

البنك السوداني الفرنسي

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقديم:

تقوم سياسة البنك السوداني الفرنسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، على إدارة مخاطر الإمتثال الناشئة عن العملاء من خلال السعي لتقديم خدمة مصرفية شاملة يغطي بها كل القطاعات بالتركيز على التنمية وخدمة المجتمع وتعزيز حقوق مساهميه، كما ويلتزم البنك بالقوانين عند قيامه بأعماله المصرفية والتعليمات الخاصة بتحقيق(مبدأ أعرف عميلك) ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وتتبنى المنهجية مستندة إلى تقييم مخاطر عدم الإلتزام ، وذلك لضمان تطبيق الأنظمة الرقابية الملائمة للمنع والكشف والإبلاغ عن العمليات التي يمكن أن تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا فضلاً عن الحفاظ على سمعة البنك وقيمه التجارية تجاه السلطات الداخلية والدولية.

إدارة المخاطر:

الغرض الرئيسي من سياسة إدارة المخاطر، هو ضمان تحديد وتقييم المخاطر وتخطيط العمل ، للحد من المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك فيما يتعلق بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولتحقيق هذه الغاية، قام البنك بتطوير مبادئ تقييم المخاطر (اعرف عميلك) و (مراقبة نشاط العميل).

• أعرف عميلك:-

ووفقاً للمادة 3 من القانون رقم (2014)، يجب أن تحدد هوية الأشخاص الذين يقومون بالمعاملات ، أو من ينوب عنهم، قبل إجراء المعاملات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تأتي "المبادئ المتعلقة بال العناية الواجبة للعملاء" في الفصل الثالث من "اللائحة التنفيذية المتعلقة بالتدابير المتعلقة بمنع غسل عائدات الجريمة وتمويل الإرهاب". وبناء على ذلك، يقوم البنك بضوابط ضرورية ويتخذ تدابير إضافية فيما يتعلق بما يلي:

- تحديد والتحقق من صحة هوية العميل والعنوان، والمالكين النهائيين والممثلين المفوضين وفقاً للتشريعات القانونية والسياسات للدولة والإجراءات الداخلية للبنك السوداني الفرنسي.
- فحص العملاء في حالة وجود مستفيدين على قوائم العقوبات الدولية(بما في ذلك تقييم المخاطر في البلد).
- تحديد ما إذا كان العملاء وأي أطراف ذات صلة بالعميل شخص معرض سياسياً، أو مرتبط بشخص سياسياً .
- تحديد ما إذا كان العميل يعمل نيابة عن أشخاص آخرين و / أو حسابهم.
- مراقبة معاملات العملاء للكشف عن أي معاملات غير عادية.
- تحديد مصدر الدخل والتحقق منه.
- الحصول على معلومات حول أسباب العمل مع البنك.

منهجية تقييم المخاطر:

يخضع جميع العملاء لعملية التقييم فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة من الجريمة غسل الأموال ، والمخاطر المرتبطة بها كجزء من المعايير الدنيا المنصوص عليها في الضوابط الرقابية الصادرة من بنك السودان المركزي رقم 2014/8. ولتحقيق هذا الغرض، يقوم البنك السوداني الفرنسي بتطبيق منهجية لتقييم مخاطر العملاء تأخذ في الاعتبار :

- صعوبة التعرف على المستفيد الحقيقي بسبب تعقيد هيكل الملكية في الأشخاص الاعتباريين.
- العميل غير المقيم في السودان.
- الشخص الاعتباري الذي يصدر اسهم لحامله.
- الشخص ذو نفوذ أو أفراد أسرته.
- العميل الذي يمارس أنشطة اقتصادية تعتمد على التعامل النقدي.
- كبار المودعين وأصحاب الثروات المجهولة المصدر.
- العميل الذي لا يتعامل وجها لوجه مع المؤسسة.
- المستفيد الحقيقي الذي يسيطر على شخص اعتباري بغير وجود سيطرة ملكية.

المخاطر المتعلقة بمناطق جغرافية معينة:

تتضمن المخاطر المتعلقة بالدولة التي يحمل العميل جنسيتها، أو بها مكان إقامته أو عمله، أو مصدر أو وجهة عملياته، من ناحية كفاية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذه الدولة. ومثال على ذلك :

- الدول التي لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي أو لا تطبقها بالكفاءة المطلوبة.
- الدول التي تخضع لعقوبات أو لحظر التعامل أو لإجراءات أخرى مماثلة من قبل الأمم المتحدة.
- الدول التي تصنف على أنها مراكز off shore أو ملاذات ضريبية.
- الدول التي لديها تصنيف ضعيف من ناحية الشفافية.
- الدول التي تصنف على أنها تمول الإرهاب أو تدعمه أو تعاني من الاتجار بالبشر أو بالمخدرات والمناطق التي بها حروب وتزاعات قبلية أو حدودية.

الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة:

تعني المعاملة المشبوهة وجود أي معلومات قد تتطلب شكوكا حول حقيقة أن الموجودات الخاضعة للمعاملة، أو التي قامت أو حاولت القيام بها تم الحصول عليها بشكل غير قانوني أو أنها تستخدم لمصلحة منظمة إرهابية ، أو إرهابيون أو ممولون للإرهاب في نطاق هذه المفاهيم ذات صلة بهم أو مرتبطين بها. لا يجوز للبنك تقديم أي معلومات إلى أي شخص، بما في ذلك الأشخاص الذين هم طرف في المعاملة ذات الصلة، بخلاف المعلومات المقدمة إلى موظفي الالتزام، بموجب واجباتهم للإشراف على الالتزام، وكذلك إلى الجهات العدلية في حال طلب منهم ذلك.

كذلك يتم إرسال تقارير عن المعاملات المشبوهة (وحدة المعلومات المالية) بموجب القانون . وينطبق هذا الالتزام أيضا فيما يتعلق بالأشخاص والكيانات والمنظمات الذين أبلغوا عن المعاملة المشبوهة إلى وحدة الاستخبارات المالية ، و الذين قاموا فعلا أو يديرون هذه المعاملة أو الممثلين القانونيين ، وكذلك أي موظف آخر يكون على علم بأي حال بأنه تم الإبلاغ عن معاملة مشبوهة.

توفير المعلومات والوثائق والاحتفاظ بها:

يقوم البنك بتوفير الوثائق والمستندات المتعلقة بالعمليات وفقا (لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السوداني 2014) ، ومنشور بنك السودان المركزي رقم 2014/8" بشأن التدابير المتعلقة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب "، ويتخذ البنك الإجراءات والتدابير اللازمة وفقا لذلك. كما يحتفظ البنك بأية وثائق مرتبطة بالتزاماته، بما في ذلك التدريب وتقرير التدقيق الداخلي ، ولفترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ إصدارها، تنفيذاً لنظام السجلات المتعلقة ببذل العناية الواجبة.

أنشطة التدريب:

- يتم تنفيذ برنامج التدريب وفقا لبرامج البنك الداخلي، بغرض تغطية ما يلي:
- تطبيق نظام الإمتثال الداخلي للبنك ، وقنوات التبليغ عن المعاملات المشبوهة.
- مفاهيم مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- مجالات المخاطر.
- المبادئ المتعلقة بالعناية الواجبة العملاء.
- أنواع المعاملات المشبوهة، وكيفية الإبلاغ عنها.
- الأنظمة الدولية المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دور المراجعة الداخلية:

تقوم إدارة المراجعة الداخلية بمهام الفحص والتفتيش سنويا أو وفق المتطلبات الآنيه .وذلك بمنهج قائم على إدارة المخاطر سواء كانت من جانب السياسات والإجراءات الداخلية وأنشطة التدريب الكافية. وذلك لقياس مدي فعالية وكفاية سياسة المخاطر ، وما إذا كانت الإجراءات والمعاملات يتم تنفيذها وفقا للقانون والأنظمة.